المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/12/2015

سلطات فاس تعتقل "قاعدي" متهم في ملف مقتل الحسناوي

3794/1

مجلس حقوق الانسان يستعد لإصدار مذكرة حول العنف الجامعي

أعلن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، في لقاء جمعة بأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التجديد الطلابي الجمعة الماضية، أن مجلسه يستعد لإصدار مذكرته بخصوص قضية العنف داخل الجامعات المغربية، مؤكدا على الدور الذي يجب أن تلعبه الجامعة في نشر العلم و الفكر، وتشكل فضاء للاختلاف و النقاش البناء.

وقدم وفد المنظمة في اللقاء ذاته، حسب ما نقله موقعها الرسمي للتجديد الطلابي، عرضا حول قضية العنف بالجامعة المغربية، على إثر الجرائم المتكررة التي ترتكب في عدد من الجامعات، وخاصة ما يعيشه المركب الجامعي ظهر المهراز من عنف وإرهاب من قبل «البرنامج المرحلي» منذ تورطه في قتل للطالب عبد الرحيم حسناوي.

وانتقد ممثلوا منظمة التجديد الطلابي خلال ذات اللقاء ما وصفوه بإقصاء الطلبة من التمثيلية

الشهيد الحسناوي

في تركيبة عدد من المؤسسات الوطنية، بالرغم من كون هذه الفئة تضم ما يقارب مليون ونصف من المغاربة، وتمثل مستقبل المغرب، مقدمين في الوقت ذاته مقترحات لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالجامعة المغربية، والدور الذي يمكن أن يلعبه المجلس في تعزيز حضور قيم حقوق الانسان داخل الجامعات المغربية.

من جهته جدد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان استعداد مجلسه للقيام بدوره في النهوض بحقوق الإنسان في المغرب وفق الصلاحيات المتاحة للمجلس، مؤكدا على اهتمام المجلس بقضية العنف التي تهدد الحق في الحياة بالنسبة للطلبة.

ومن جهة أخرى اعتقلت السلطات الأمنية بمدينة فاس أحد المنتمين لتيار «النهج الديموقراطي القاعدي» بجامعة محمد بن عبد الله، متهما في قضية مقتل الطالب عبد الرحيم حسناوي.

وعلمت «التجديد» أن المسمى (محمد ق) تم اعتقاله أول أمس السبت بحي عوينات الحجاج بفاس، وكان محل عدد من الدعاوى القضائية نتيجة تورطه في مواجهات مع قوات الأمن، وكذا في الاعتداء المؤدي للوفاة، في حق عضو منظمة التجديد الطلابي عبد الرحيم حسناوي نهاية شهر أبريل من سنة 2014.

بريد الوسيط

وثائق ونصوص الشكايات لا تُرد لأصحابها؛ نُشرت أم لم تُنشر. الشكايات يجب أن تكون مرقونة ومختصرة.

5/14875

■ دخل ملف محمد بن الطاهر البعقلي، من المواطنين مجهولي المصير منذ سنوات الرصاص، منعرجا غير واضح، إذ رغم سحب المجلس الوطني لحقوق الانسان اسمه من لائحة مجهولي المصير، لم يسلم بعد لأسرته شهادة وفاته وحقيقة مصيره، كما أمر بذلك مقرر لهيأة الإنصاف والمصالحة تحت رقم 16096.

وتطالب الأسرة، في شكاية إلى رئاسة الحكومة ووزارة العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالتدخل كل حسب اختصاصه، لمعالجة المشكلة، سيما وأن عدم تسلم الشهادة ومعرفة المصير، جعل بعض الأمور العائلية الخاصة بأسرته عالقة.

افتتاحية

■ د. خالد الحري

1/4875

وسط الحملة

لم يأت قرار البرلمان الأوربي، المطالب بتوسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء بجديد، لكن خطورته تكمن في توقيته، إذ يأتي بعيد قرار لمحكمة العدل الأوربية، بخصوص الاتفاق الفلاحي وعلاقة ذلك بمنتجات الأقاليم الجنوبية، وبالتزامن مع مناوشات تهدف تشويه صورة حقوق الإنسان بالمغرب، الذي يواجه بحملة غير مفهومة المقاصد من بعض الأحزاب الأوربية اليسارية.

ومن مكر الصدف أن تشتعل الجبهة الأوربية في الحرب على المغرب أياما قليلة بعد الزيارة الملكية للعيون والتأكيد في خطاب المسيرة الخضراء على أن مقترح الحكم الذاتي لا تفاوض عليه، ولن يفرط المغرب في شبر من أراضيه، على اعتبار أن الوضع في الصحراء المغربية مستقر.

وفي الوقت، الذي يرزح فيه المحتجزون في تندوف تحت حصار جيش الجارة الشرقية، التي ترفض حتى إحصاء سكان المخيمات، اختار البرلمان الأوربي تجاهل دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتصويت لصالح قرار بتوسيع صلاحيات بعثة «المينورسو» لتشمل مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، بالأقاليم الجنوبية، ومطالبته، بـ«احترام الحقوق الأساسية للصحراويين، بما في ذلك حقهم في حرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير والحق في التجمع».

ولم يتردد القرار في ضرب سيادة المغرب على أراضيه عندما يطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين الصحراويين، والسماح للبعثات الخارجية بزيارة الأقاليم الجنوبية، وذلك بذريعة «الوقوف على الأوضاع الحقوقية هناك»، الأمر الذي يفضح مناورة خصوم الوحدة الترابية للمغرب تهدف تهريب المواجهة في ملف النزاع المفتعل من الأمم المتحدة، ومحاولة تدارك هزيمتهم في المنتظم الدولي بالمراهنة على جبهتي الاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي، مستغلين ضعف الدبلوماسية الموازية، خاصة في ما يتعلق بالتجمعات البرلمانية، في مقدمتها البرلمان الأوربي.

ولن تكون مأمورية البرلمانيين المغاربة صعبة للرد على القرار المذكور، لأن تحديد صلاحيات بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء اختصاص حصري لمجلس الأمن، وأن كل تغيير في طبيعتها من مراقبة وقف إطلاق النار، إلى مراقبة حقوق الإنسان، يفرض موافقة جميع أعضاء مجلس الأمن، والدليل أن واشنطن حاولت ولم تنجح في تمرير مسودة شبيهة.

الأكيد أن الأمر يتعلق بقرار لا يلزم إلا الأحزاب التي صوتت لصالحه، على اعتبار أن الأصوات المتحيزة للطرح الانفصالي في الصحراء تشكل أقليات في برلمانات دولها، وتجتمع لتصبح كتلة واحدة ناطقة باسم الجزائر في حربها ضد الوحدة الترابية للمغرب، لكننا في حاجة إلى رد حاسم في مواجهات القرار المنحازة في نزاع الصحراء المفتعل، إذ سبق للبرلمان الأوربي أن تبنى حرفيا توصيفات الخارجية الجزائرية، خاصة في قرارين مماثلين يتعلقان بأحداث مخيم «اكديم إيزيك» الإجرامية، ومسرحية الإضراب عن الطعام، التي عرضتها الانفصالية أمينتو حيدر في 2009 بمطار «لانثاروتي» بأرخبيل الخالدات.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

العيون.. الدعوة إلى خلق إطار لتتبع وتوجيه المهاجرين وإعادة تأهيلهم وتيسير إدماجهم في المجتمع

5182/16

دعا المشاركون في مائدة مستديرة، نظمت بالعيون، إلى خلق إطار لتتبع وتوجيه المهاجرين وإعادة تأهيلهم وتيسير إدماجهم في المجتمع وتوفير كل المتطلبات الضرورية لدمج أبنائهم في المنظومة التعليمية.

وأكدوا خلال هذا اللقاء، الذي نظمته جمعية الجنوب للهجرة والتنمية بتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بمناسبة اليوم العالمي للمهاجر (18دجنبر)، تحت شعار" أي دور للجاليات الإفريقية في الاقتصاد المحلي، العيون نموذجا" ؟، على ضرورة التفكير في خلق صندوق لدعم وتنمية شؤون المهاجرين، وتنظيم يوم دراسي خاص بقضايا الهجرة واللجوء قصد تشخيص الواقع واستخراج الحلول الكفيلة بواقع هذه الفئة، والعمل على بناء شراكة بين وكالة التنمية الاجتماعية والوزارة الوصية قصد توفير فريق من المكونين والمواكبين بهدف تكوين ومواكبة كل الجمعيات العاملة في قضايا الهجرة على المستويين المحلي والوطني.

وأوصوا، في هذا السياق، بالتحسيس لدى المسؤولين ومدبري السياسات العمومية للمهاجرين، وخلق وعي حقوقي لدى كافة المسؤولين تجاه هذه الفئة، وتعزيز انخراط المجتمع المدني في مواكبة قضايا المهاجرين.

كما تم خلال، هذا اللقاء، تسليط الضوء على مسار رصد التجربة المغربية في مجال حماية حقوق المهاجرين قصد النهوض بحقوق هذه الفئة، التي أضحت تشكل جزءا لا يتجزأ من النسيج الجمعوي بالمغرب عموما وبمدينة العيون بصفة خاصة، وذلك تنزيلا للاستراتيجية الوطنية والمحلية، التي عزم من خلالها المغرب على أن يكون المبادر والفاعل المتميز في الجوار الإقليمي والعربي والإفريقي، ليحدث بذلك تفردا على مستوى إعداد القوانين والآليات الترافعية من أجل خلق سياسات هادفة ومنسجمة لتسهيل ولوج المهاجرين إلى حقوقهم بكل سلاسة. وتم بهذه المناسبة أيضا استعراض الإجراءات التي اتخذتها المملكة المغربية لفائدة المهاجرين، خاصة الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، التي استهدفت في مرحلة أولى استقرار هؤلاء المهاجرين عبر تسوية أوضاعهم ، ثم العمل على الإدماج الفعلي للمهاجرين في كل مناحي الحياة، بالإضافة إلى مجموعة من الخطوات القانونية التي واكبت هذه الاستراتيجية.

ويندرج هذا اللقاء، المنظم بدعم من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، في سياق الأنشطة متعددة الأبعاد و المواضيع التي تلامس الإشكالات والقضايا ذات العلاقة بسياسات الهجرة، وتأخذ بعين الاعتبار الواقع والمستجدات التي يشهدها العالم، من أجل العمل بشكل مشترك على بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فاعلة في مجال الهجرة، تكون ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون القطاعي وقائمة على التفاعل مع المجتمع المدني، الذي أضحى شريكا استراتيجيا للدولة في مختلف القطاعات.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

S 182/1

في ندوة دولية حول "النساء والضمان الاجتماعي"

المطالبة بتعديل نظام الضمان الاجتماعي بما يضمن المساواة بين الجنسين وفق مقاربة حقوقية

أمال المنصوري

اعتبرت سميرة بيكردن رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، رغم أن الإصلاحات الدستورية والمعيارية قد مكنت من إحراز تقدم في مجال مساهمة المرأة في التنمية، فإن فعليتها تبقى غير كافية في ظل غياب رؤية واضحة للتحقيق الفعلي للمساواة بين الجنسين على المستويات المؤسساتية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وأضافت بيكردن خلال اليومين الدراسيين، حول موضوع "النساء والضمان الاجتماعي"، أن استفادة النساء والرجال من خدمات الضمان الاجتماعي في المغرب مختلفة، ويعزى ذلك من جهة لوضعية النساء في سوق الشغل حيث ان نسبة قليلة من العاملات يحصلن على حقوقهن الاجتماعية، ومن جهة أخرى تواجه العاملات بطريقة مباشرة او غير مباشرة نتائج الغموض الذي يطبع هويتهن الجنسية، لكون نظام الحماية الاجتماعية يرتكز على نموذج تكفل الذكور بالأسرة، على أساس ان الزوج يزاول مهنة مدفوعة الأجر في حين ان الزوجة تتكفل بالأعمال المنزلية".

وأشارت بيكردن، رغم حظر دستور 2011 للتمييز على أساس الجنس لا تزال تشريعات تمييزية حيز الوجود مما يمنع العاملات من الاستفادة بشكل فعلي من الحقوق الاجتماعية ومن الظفر بنفس الفرص والموارد التي يتمتع بها المواطنون الرجال، ويشكل تفعيل مقتضيات الدستور الخاصة بالمساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات وفتح أوراش الإصلاح من بينها المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015 وتعديل نظامي التأمين الصحي والتقاعد، فرصا حقيقية للأخذ بعين الاعتبار حق جميع العاملات في الضمان الاجتماعي".

التفاصيل : ص 3

S 182/3

في ندوة دولية حول "النساء والضمان الاجتماعي"

المطالبة بتعديل نظام الضمان الاجتماعي بما يضمن المساواة بين الجنسين وفق مقاربة حقوقية

■ أمال المنصوري

اعتبرت سميرة بيكردن رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، رغم أن الإصلاحات الدستورية والمعيارية قد مكنت من إحراز تقدم في مجال مساهمة المرأة في التنمية، فإن فعليتها تبقى غير كافية في ظل غياب رؤية واضحة للتحقيق الفعلي للمساواة بين الجنسين على المستويات المؤسساتية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وأضافت بيكردن خلال اليومين الدراسيين، حول موضوع "النساء والضمان الاجتماعي"، أن استفادة النساء والرجال من خدمات الضمان الاجتماعي في المغرب مختلفة، ويعزى ذلك من جهة لوضعية النساء في سوق الشغل حيث ان نسبة قليلة من العاملات يحصلن على حقوقهن الاجتماعية، ومن جهة أخرى تواجه العاملات بطريقة مباشرة او غير مباشرة نتائج الغموض الذي يطبع هويتهن الجنسية، لكون نظام الحماية الاجتماعية يرتكز على نموذج تكفل الذكور بالأسرة، على أساس ان الزوج يزاول مهنة مدفوعة الأجر في حين ان الزوجة تتكفل بالأعمال المنزلية".

وأشارت بيكردن، رغم حظر دستور 2011 للتمييز على أساس الجنس لا تزال تشريعات تمييزية حيز الوجود مما يمنع العاملات من الاستفادة بشكل فعلي من الحقوق الاجتماعية ومن الظفر بنفس الفرص والموارد التي يتمتع بها المواطنون الرجال، ويشكل تفعيل مقتضيات الدستور الخاصة بالمساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات وفتح أوراش الإصلاح من بينها المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015 وتعديل نظامي التأمين الصحي والتقاعد، فرصا حقيقية للأخذ بعين الاعتبار حق جميع العاملات في الضمان الاجتماعي".

في ذات السياق، أكد فؤاد اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ان الحركة النسائية بقدن ثورة هادئة، لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطار المناصفة بين الرجال والنساء، والتي تمخض عنها دستور 2011 الذي نص على ذلك، وأشار اليزمي ان الحركة النسائية كانت حاضرة في جميع الدراسات والمذكرات التي تهتم بحقوق الانسان عامة و بحقوق النساء خاصة بن الصديق عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ان العديد من المراقبين يتفق على أن النساء متمركزات في الأنشطة ذات المردودية والقيمة الضعيفة في سوق الشغل، وأنهن ضحايا التمييز على مستوى الأجور. أضف إلى هذا أن المقاولات الخصوصية لا تحترم، في غالب الأحيان، الالتزامات الواردة في قانون الشغل. من جهته، أكد ادريس لكونها تقوم بتشخيص الوضع المقلق للنساء المغربيات انطلاقا من تجارب ملموسة "كما تساءلت ربيعة الناصري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، عن آفاق الإصلاح لنظام الحماية الاجتماعية ؟ وعن الآليات والضمانات لنظام يراعي المساواة وملائم مع الإصلاحات الأخيرة لدستور 2011.بما يضمن الحماية للنساء اللواتي يشتغلن في العمل غير المنظم"

وأضافت الناصري، ان التوصيات الرامية إلى إعادة النظر في نظام الضمان الإجتماعي سيتم رفعها لمجلس المستشارين وبدعم من الحركة النسائية والنقابات حتى تتحقق المساواة الفعلية للنساء في المغرب وفق مقاربة حقوقية ". مؤكدة على ان التفاوتات بين النساء والرجال تضرب بجذورها في مجتمعنا، وتشجع على أشكال التمييز ضد النساء في أماكن العمل وفي نظام الحماية الاجتماعية، مما تشكل عائقا أمام مسارهن المهني والمجتمعي.

توصية خارج السياق تتطاول على اختصاصات الأمم المتحدة

هللت بعض المنابر الإعلامية، التي دأبت على التطبيل لأي توصية أو قرار قد "يحرج" المغرب، وتستثمره الآلة الدعائية لخصوم الوحدة الترابية، وعلى رأسهم "البوليساريو" وصانعته الجزائر (هللت) لتوصية البرلمان الأوروبي بتوسيع مهمة بعثة الأمم المتحدة "المينورسو" في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان على غرار جميع بعثات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

واعتبرت هذه المنابر وتلك الأطراف أن التوصية بمثابة "انتصار"، علما أن التوصيات، لم تكن في أي وقت من الأوقات في الأعراف والقوانين الدولية ملزمة لأي طرف، بل تبقى مجرد اقتراح، وهو اقتراح . في حالة البرلمان الأوروبي . خارج السياق، وعلى هامش الوقائع والأحداث، لعدة أسباب:

أولا: أن قضية الصحراء هي من اختصاص الأمم المتحدة، التي سبق لها أن حسمت في الموضوع، لأن أساس وجودها في الأقاليم الجنوبية للمغرب، ليس هو مراقبة حقوق الإنسان، بل مراقبة وقف إطلاق النار، وبالتالي فإن هذه التوصية هي مجرد صب للماء في الرمل لا أقل و لا أكثر.

ثانيا: أن موقف البرلمان الأوروبي ليس بجديد، فقد سبق له أن أصدر توصية بخصوص أحداث "أكديم إزيك"، وكذا "المتناضلة" المدعوة أميناتو حيدر.

ثالثا: أن "البوليساريو" و "الجزائر" يلجؤون إلى البرلمان الأوروبي كلما راكموا الفشل بالأمم المتحدة.

لقد سبق لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أبريل الماضي أن رفض توسيع صلاحيات بعثة "المينورسو" لتشمل مجال حقوق الإنسان، **منوهاً بجهود المغرب في هذا المجال، خاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وفي قراره رقم 2218 الذي صادق عليه الأعضاء الـ15 بالإجماع، "يقر ويشيد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

ومما جاء في هذا القرار الذي مدد إلى غاية 30 أبريل 2016 مهمة بعثة "المينورسو" أن أعضاء المجلس الـ15 ينوهون بتفاعل المملكة المغربية مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

http://mobile.kafapresse.com/detail.php?id=36860

توصية البرلمان الأوروبي حول توسيع مهمة المينورسو محاولة فاشلة لتهريب قرارات الأمم المتحدة

عزيز الدادسي

بعد أن فشل أعداء المغرب وخصوم الوحدة الترابية في تحقيق أهدافهم عن طريق الأمم المتحدة، وبعد أن خاب أملهم في توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان تحت رحمة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن التدخل العسكري، بعد هذا السقوط المدوي في الأمم المتحدة، حاول الخصوم الالتفاف على هذه الهزيمة من خلال توظيف بقايا الشيوعيين بأوروبا قصد إصدار اقتراح للبرلمان الأوروبي بتوسيع مهمة المينورسو في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق حثثت مجموعة اليسار الراديكالي الأوروبي (بقايا الشيوعيين) داخل البرلمان الأوروبي الأمم المتحدة بتوسيع مهمة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.

جاء ذلك في مشروع التعديلات المتعلقة بالصحراء، والمقترحة في سياق توصيات البرلمان الأوروبي بشأن التقرير السنوي للعام 2014 حول حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم وسياسة الاتحاد الأوروبي، ، وينص التعديل على حث الأمم المتحدة على توسيع مهمة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، على غرار جميع بعثات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم".

وتم اعتماد هذا التعديل في البرلمان الأوروبي، الذي يدعو إلى ما أسماه احترام حقوق الإنسان في الصحراء، بما في ذلك الحق في تكوين الجمعيات وحرية التعبير والحق في التجمع.

مع العلم أن المغرب **أقر آليات لمراقبة حقوق الإنسان وتم توظيف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الشأن**، والذي أصدر توصيات بهذا الخصوص أزعجت حتى الجمعيات الحقوقية التي ترتزق من الموضوع.

وحسب المراقبين فلن يكون لهذا القرار أي تأثير على أرض الواقع، لأن المنتظم الدولي له وجهة نظر مختلفة، وموضوع المينورسو من اختصاص الأمم المتحدة، وهذا الاقتراح انتهاك لاختصاصات المنظمة الدولية التي تسعى لإيجاد حل متفاوض عليه تحت ركيزة الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب.

كما أن هذه التوصية غير ملزمة لأحد سوى لأعضاء البرلمان الذين صوتوا عليها تحت مغريات كثيرة، أو لجهل بالقضية كما هو شأن كثيرين.

وليست هذه هي المرة الأولى التي يتبنى فيها البرلمان الأوروبي قرارا من هذا النوع يعاكس مصالح المغرب وعلاقاته التاريخية والاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي، فقد سبق له أن اتخذ قرارا بخصوص قضية كديم إزيك، مجانبا للحقيقة والصواب، ولم يتحدث عن المجازر التي ارتكبها عملاء الجزائر والانفصاليين في حق القوات العمومية، والتي خلفت 12 شهيدا. ونفس الشيء يقال عن قراره بخصوص الانفصالية أمينتو حيدر.

طبعا لن يبقى المغرب مكتوف الأيدي تجاه قرار من هذا النوع، وله العديد من الأوراق التي يمكن أن يلعبها تجاه الاتحاد قصد مراجعة ودراسة علاقاته، التي تبني على المساواة في التعامل وليس التبعية وبالتالي لن يكترث المغرب لمثل هاته المحاولات، التي الغرض منها التشويش واختلاق المشاكل.

وبالنتيجة فإن هذه المحاولة ليست سوى عملا دنيئا وخسيسا على مستوى الاتحاد الأوروبي قصد تحقيق مبتغيات تم الفشل في الحصول عليها عن طريق الأمم المتحدة.

http://www.chaabpress.com/%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/39485/%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9%20%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%B3%D9%88%20%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9%20%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8%20%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%20%20%20.html

http://www.marocpress.com/chaabpress/article-619777.html

المدمجون في الوظيفة العمومية بمقتضى توصية هيئة الانصاف والمصالحة بدون تقاعد

قرر ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان المدمجون في الوظيفة العمومية بمقتضى توصية لهيئة الانصاف والمصالحة، القيام بعدة مبادرات تحسيسية ونضالية ، وتشكيل لجنة رباعية للمتابعة فصد تسوية ملفاتهم في التقاعد وترتيب الحياة الادارية بما يكفل كرامتهم .

و جاء تحرك هذه الفئة بعد ان وقفوا على المآل المزري لمن تقاعد منهم وبقي بدون أجر ، حيث المصير نفسه ينتظر المقبلين منهم على التقاعد إذا لم تتم التسوية العاجلة لهذا الملف ، بما يكفل الكرامة الحقة لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، هو مت يجعل مقترح المجلس الوطني لحقوق الانسان لايرقى الى صيانة حقيقة لكرامة الضحايا و تطلعاتهم المشروعة.

http://zoompresse.com/news8259.html

ضحايا سنوات الرصاص يتهمون اليزمي و الصبار بتسهيل مأمورية القوات العمومية في تفريق المعتصمين اما المجلس مند شهور

حمل ضحايا سابقون للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان منتمون لمنتدى الحقيقة و الانصاف ، كامل المسؤولية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخصي رئيسه وأمينه العام لتسهيلهما مأمورية رجال السلطة والقوات العمومية في تفريق ضحايا الانتهاكات الجسيمة المعتصمين امام مقره مند شهور.

و اعتبر البيان الذي يحمل توقيع لجنة الاعلام و التواصل بالمنتدى أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان ذهب، عكس ما هو منوط به، دشن منجزاته بسلسلة من التماطلات والتسويفات، وتهميش مطالب ضحايا سنوات الجمر والرصاص، رغم الاعتصامات التي دخلت شهرها الحادي عشر ورغم الوقفات المنبهة والمنددة بخطورة إقفال باب الحوار والداعية إلى الاستجابة الفورية لمطالب الضحايا. وتوج هذا التعنت بالتدخل السافر للسلطات والقوات العمومية لتفريق المعتصمين والمحتجين".

وشدد البيان على انه "بدل نهج أسلوب الحوار الجاد والمسؤول لتسوية كل الملفات العالقة لكل الضحايا، سلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان طريق صد وتهميش ملفات: الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية ووضعية الذين هم خارج الأجل. هذه القضايا التي أوصت بها هيئة الإنصاف والمصالحة، وأقرتها الأرضية التأسيسية للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف وسطرته كل مؤتمراته وهيئاته الداعية إلى إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة، وتسوية ملفاتهم العالقة، وعدم الإفلات من العقاب، ومحاسبة الجلادين، وربط المسؤولية بالمحاسبة".

كما استنكر البيان ما سماه التدخل السافر للسلطات والقوات العمومية في حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان المعتصمين لأزيد من عشرة أشهر.

http://www.zoompresse.com/news8274.html

جمعية ثسغناس تفتتح فعاليات السوق الأفريقية بكورنيش الناظور20

أريفينو الجيلالي الخالدي

في سياق أنشطتها الهادفة الى التنزيل الفعلي لمسلسل ادماج المهاجرين الأفارقة بالمغرب ضمن أهداف استراتيجية السياسة الجديدة للهجرة التي تبناها المغرب على اثر التقري التقرير الصادر عن **المجلس الوطني لحقوق الأنسان** حول وضعية الأجانب بالمغرب شتنبر 2013 . وبمناسبة اليوم العالمي للمهاجر الذي يصادف الثامن عشر من دجنبر من كل سنة كما أقرته الأمم المتحدة . نظمت جمعية ثسغناس للثقافة والتنمية بالناضور ASTICUDEتظاهرة السوق الأفريقية بكورنيش مدينة الناظور بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وبدعم من وكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية والمجلس الوطني لحقوق الأنسان وشركاء آخرين . وقد شهد حفل افتتاح السوق الأفريقية الذي أشرفت عليه مندوبة الوزارة ورئيس جمعية ثسغناس للثقافة والتنمية بحضور رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الأنسان الحسيمة الناضور ومندوب التعاون الوطني ، ونائب رئيس الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية ومندوب هذه الأخيرة ، حضور مكثف لزوار المعرض ال\ي يتضمن 24 رواقا موزعين ما بين 19 عارض وعارضة ينتمون الى دول أفريقية ومقيمين بالمغرب ، بحيث مثل عدد العارضات والعارضين السنغاليين 16 عارض وبوركينافاصو بعارضة واحدة وعارضين من الكامرون ثم 05 عارضين وعارضات يمثلون تعاونيات من الجهة الشرقية . وتمتد فعاليات السوق الأفريقية من 18 دجنبر الى غاية 21 منه . وقد تخلل حفل الأفتتاح تنشيط فني موسيقي مع رقص للفرقة الأستعراضية الأفريقية. les hirondelles

جدير بالذكر أن هذه التظاهرة الثقافية النوعية الأولى من نوعها على مستوى الجهة الشرقية تأتي بعد نشاط المطبخ الأفريقي الذي سبق أن نظمته الجمعية بدار الأم وعرض الأطباق في غذاء جماعي بالمركب الثقافي ضمن فعاليات الأيام الثانية للتبادل الثقافي الأفريقي بالناضور الذي أقيم خلال شهر أكتوبر المنصرم . كما أن هذه الأنشطة تندرج – حسب المنظمين – في اطار تمتين روابط التواصل الثقافي بين شعوب القارة الأفريقية التي ينتمي اليها المغرب بجذوره الثقافية . كما تعتبر السوق الأفريقية احدى صيغ ابراز قيم العيش المشترك و المساهمة في اندماج المهاجرين الأفارقة الذين تمت تسوية وضعيتهم الأدارية اثر عملية التسوية الأستثنائية للمهاجرين التي عرفها المغرب سنة 2014 والذين اختاروا الأستقرار والعيش بالمغرب.

http://www.ariffino.net/nador-live/%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D8%B3%D8%BA%D9%86%D8%A7%D8%B3-%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84

وزارة الوردي تنشئ تنسيقية لتتبع شكايات المواطنين المتعلقة بحقوق الإنسان والرشوة

قال الحسين الوردي وزير الصحة في افتتاح أشغال اللقاء التنسيقي السادس للمدراء الجهويين والمندوبين والمنعقد بمراكش يوم السبت 19 دجنبر إنه قرر أن يجعل من 2016 ما سماه ''سنة النهوض بالموارد البشرية بقطاع الصحة'' وذلك بإعطاء الشؤون الاجتماعية كل العناية التي تستحقها، مع العمل على تحسين الظروف المادية لكافة المهنيين الصحيين، بدءا بتخصيص التحفيزات الملائمة لمدبري ومسؤولي المنظومة الصحية الوطنية.

ويأتي تصريح الوزير في ظل الإضراب المفتوح منذ أشهر الذي يخوضه الأطباء المقيمون والداخليون لتحسين وضعيتهم المالية وظروف العمل، علاوة على تنظيم ممرضين لوقفات احتجاجية مطالبين بمعادلة شواهدهم حتى يخول لكم ولوج نظام الإجارة الماستر الدكتوراة التي تبنته الوزارة.

من جهة ثانية، أكد الوردي أنه بهدف ضمان تنسيق ناجع وفعال مع المؤسسات الدستورية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، قامت الوزارة بإحداث تنسيقية مركزية مكلفة بالقضايا والأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان وبتتبع أنشطة وزارة الصحة في مجال الحق في الولوج إلى الخدمات الصحية إلى جانب نقاط اتصال جهوية مكلفة بالتفاعل السريع مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهورية.، مشيرا إلى اعتماد الوزارة المفتشية العامة لوزارة الصحة كمخاطب رسمي لمؤسسة الوسيط وللهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

وأكد الوردي أنه على الرغم من الجهود التي تقوم بها الوزارة والتطورات الايجابية التي يعرفها القطاع، فلا تزال المنظومة الصحية تشكو من مشاكل عدة ومن العجز الذي يطبع فعالية أدائها ومردوديتَها، حيث ما فتئت تطالعنا، يوميا، أخبار بعض المنابر الإعلامية ومنتديات التواصل الاجتماعي عن سوء تدبير وضعف أداء بعض المؤسسات الصحية لمهامها والدور المنتظر منها، وبالتالي يتصاعد تذمر المواطنين من تدني مستوى خدماتها مما ينعكس سلبا بتلطيخ صورة المنظومة الصحية برمتها ويسيء لكل الجهود المبذولة للرقي بها.

من جهة ثانية اعتبر الوردي في هذا اللقاء الذي خصص لمحوري ''الجهوية المتقدمة'' وآفاق تنزيلها على مستوى القطاع، و''إطلاق برنامج خدماتي'' جديد لفائدة المواطنين يهدف إلى تسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية، أن الجهوية المتقدمة إحدى الركائز الأساسية لتفعيل الحق في الصحة كما هو متعارف عليه دوليا وكما تم تكريسه دستوريا.

كما أن تنزيل الجهوية على مستوى المنظومة الصحية، سيحقق، لا محالة، العدالة في الولوج للخدمات الصحية والتخفيف من بعض الاختلالات المسجلة في الولوج إلى هذه الخدمات بين الجهات من جهة، وبين المناطق القروية والمناطق الحضرية من جهة أخرى. وأشار الوردي أنه إيمانا بضرورة تحسين نوعية الخدمات وتكريس سياسة القرب مع المواطنين وحماية حقوقهم، والتفاعل مع انشغالاتهم والاستجابة لحاجياتهم الصحية، قرر إطلاق برنامج جديد وطموح يسمى ''خدماتي'' ابتداء من يناير المقبل لضمان التواصل المباشر وتيسير الولوج إلى الخدمات وتوفير سبل فعالة للانتصاف والتظلم، ويتعلق بإطلاق أربعة بوابات إلكترونية الأولى تتعلق بتيسير أخذ مواعيد طبية، والثانية للشكايات، والثالثة للإعلام والتوعية والتثقيف الصحي، والرابعة لصحة الشباب.

http://www.jadidpresse.com/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%A6-%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D8%B9-%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A7-2/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر دليلا للشباب حول تعليم المواطنة وحقوق الإنسان

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان دليلا لشباب المغرب حول "تعليم المواطنة وحقوق الإنسان". ويهدف الدليل، الذي تم تقديمه نهاية الأسبوع الماضي بالرباط بحضور كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، وممثلة مساعدة المديرة العامة للعلوم الاجتماعية والإنسانية باليونسكو، غولدا الخوري، إلى توفير مورد تربوي جديد للنهوض بتملك ثقافة حقوق الإنسان، خصوصا في أوساط الشباب. وذلك من خلال تزويد المكونين والمربين بأداة بيداغوجية تعتمد منهجا تربويا، يؤلف بين بُعدي المواطنة وحقوق الإنسان، ويمزج بين الجوانب المتصلة بالنظريات والمعايير والتشريعات الوطنية، ومعطيات الواقع المعيش. فضلا عن أن المجلس يطمح من خلال هذا الدليل إلى المساهمة في سد النقص الحاصل في الأدوات البيداغوجية بمجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمغرب.

وفي هذا السياق، صرح ادريس اليزمي قائلا : «بعد سنة من اقتسامنا لهذا الحلم مع اليونيسكو، ها نحن نراه يتجسد على أرض الواقع. وهذا الدليل له أهميته القصوى بالنسبة لبلد ثروته البشرية هي من الشباب والشباب الراغب والعازم على تحقيق التغيير الإيجابي في مجالات مختلفة وفي مقدمتها مجال حقوق الإنسان. كما له أهميته القصوى كذلك بالنسبة للمغرب، الماضي بعزم وتصميم كبيرين باتجاه إصلاحات متعددة وأساسية».

وفي معرض كلمته التقديمية للدليل، حرص اليزمي على العودة إلى ولادة فكرة إنجاز الكتيب لكنه في الآن ذاته، حرص على استشراف سياق المستقبل القريب، وهو يتحدث عن الانتخابات التشريعية المقبلة برسم 2016: «أستسمحكم في أن أضع نفسي في سياق أشهر شتنبر وأكتوبر ونونبر من سنة 2016. ففي غضون هذه الأشهر، ومع مواصلة العمل التشريعي الحالي، ستتم المصادقة على 4 مدونات قانونية ذات الصلة بالعدالة : القانون الجنائي، و القانون المسطرة الجنائية، وقانون المتعلق بالقضاة، والقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية. فضلا عن إحداث هيئة المناصفة والقضاء على كافة أشكال التمييز. وأيضا، إحداث مجلس جديد لحقوق الإنسان بالنظر إلى أننا قيد الاشتغال بتعاون مع وزير العدل حول مشروع القانون المتعلق بالمجلس في أفق توسيع صلاحياته وفق ما ينص عليه الدستور. إلى جانب إحداث مجموعة من الهيئات والمؤسسات والمجالس المختلفة . وفي سياق هذا الاشتغال المؤسساتي في إطار تفعيل الدستور لأجل بناء مغرب جديد، حيث تندرج أهمية الدليل بالنظر إلى أن مغرب المؤسسات هذا الذي هو قيد التشكل في حاجة إلى مواطنين واعين بحقوقهم وبواجباتهم».

وشدد ادريس اليزمي على أن ضرورة «بعث الروح في الدليل، والدفع باتجاه تحقيق الأهداف المسطرة لإصداره.. فلا نريده كتيبا إضافيا إلى كل ما صدر في هذا الباب. بل نريده آلية حقيقية وفعالة للتثقيف والتحسيس والتربية على الحقوق والمواطنة وتعميم الاستفادة منه عند شريحة واسعة من الشباب، سيما في مجتمع مثل المجتمع المغربي، الذي يعيش تحولات جوهرية وتخترقه تيارات إيديولوجية معقدة ومركبة. وأيضا في منطقة تعيش توترات مختلفة مما يجعل من الضروري والملح جدا الاهتمام بالتربية على حقوق الإنسان كأولوية قصوى في أفق إحداث استيراتيجية وطنية للتربية على حقوق الإنسان».

ويتكون الدليل، الذي تم إعداده بشراكة بين المجلس ومكتب اليونسكو بالمنطقة المغاربية بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، من 20 بطاقة بيداغوجية، تجمع بين النظام المعياري الدولي، والتشريع والمؤسسات المغربيين، مع تخصيص الجزء الميداني من كل منها لمعالجة مختلف القضايا الملموسة الخاصة بالتجربة المغربية. وتربط كل بطاقة بيداغوجية بين 3 مكونات، أولها تقديم موجز للمرجعية الدولية، وثانيها تشخيص مكثف للوضعية القانونية والمؤسساتية المغربية، فيما يهم ثالثها سلسلة من التمارين والأنشطة التطبيقية الهادفة إلى تنمية معارف ومهارات وكفايات المستفيدين بارتباط مع قيم حقوق الإنسان(من قبيل الاستقلالية، المشاركة والحس النقدي).

رسالة مفتوحة بخصوص ملف المختطف مجهول المصير السيد محمد بن الطاهر البعقيلي

– رئيس الحكومة

– وزير العدل والحريات

– **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

– رؤساء الجمعيات الحقوقية

موضوعها: الكشف عن حقيقة ما وقع لوالدنا مجهول المصير السيد محمد بن الطاهر البعقلي؛

وهذا نصها: ‘‘يؤسفنا اليوم أن نتوجه إليكم برسالتنا والعالم يخلد الذكرى السابعة والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لتجديد مطلب الأسرة المتعلق بالكشف عن حقيقة ما وقع لوالدنا السيد محمد بن الطاهر البعقلي المختطف مجهول المصير، الذي تعرض للاعتقال خلال احداث مارس 1973 واحتجز لمدة سنة بكل من الكوربيس ودرب مولاي الشريف وتم نقله بعد ذلك الي السجن المدني ليتم الافراج عنه بسراح مؤقت، وقد اصدرت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء سنة 1979 (مجموعة بلمختار)، قرارا ببراءته من التهم المنسوبة إليه، حيث تعرض بعد ذلك لاختفاء قسري. وقد وافينا هيئة الإنصاف والمصالحة بملفه، وأصدرت بخصوص قضيته مقررا تحكيميا تحت رقم: 16096، دون أن نتمكن كأسرة من معرفة حقيقة ما جرى لأبينا،

فالهيئة التي أقرت بوفاته لم تسلمنا شهادة الوفاة كما وعدتنا اللجنة المكونة من السادة: مصطفى اليزناسني، محمد مصطفى الريسوني، وعبد الحق مصدق. ولم يقم بذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أوكل له تدبير تركة وتوصيات الهيئة، مما عقد الكثير من المسائل الاجتماعية للأسرة. كما أننا لم نتوصل بأي تقرير يوضح ملابسات «فرضية الوفاة» التي جاءت في المقرر التحكيمي الصادر عن هيئة الإنصاف والمصالحة. الصادر بتاريخ 17 يوليوز 2007.

ومما أثار استغرابنا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حذف اسم والدنا من لائحة 66 المتعلقة بمجهولي المصير دون إخبار الأسرة بذلك وتوضيح الأسباب، وكل ما نطلبه اليوم هو معرفة الحقيقة كاملة عن وضعية والدنا المغيب قسرا. فالحقيقة الوحيدة التي نعرفها حتى الآن هي أن والدنا مازال مصيره مجهولا، ونعتبر أن إنهاء ملفه ب «فرضية الموت» حكم علينا كأسرته بالتعذيب الأبدي، ويؤكد قصور عمل هيئة الإنصاف والمصالحة في الكشف عن الحقيقة التي تعتبر أحد الأسس المركزية للعدالة الانتقالية.

لقد انخرطنا كأسرة بحسن نية وغيرة على وطننا في مسلسل المصالحة مع الماضي، وقدمنا إلى مسؤولي هيئة الانصاف والمصالحة كل المعطيات والمعلومات التي تؤكد أن والدنا تعرض للاختطاف، وأصبح مصيره مجهولا بعد انقطاع الصلة به لعقود من الزمن.

ومازلنا إلى حدود الساعة في حالة ثبوت وفاته كما تؤكد ذلك الهيئة نطالب برفاته لنتمكن من دفنه والترحم عليه وتسليمنا شهادة الوفاة. ونطالب بضرورة التعامل الجدي مع الإدماج الاجتماعي لأفراد أسرة المختطف مجهول المصير، وألا يتم التعامل معنا وفق مقاربة إحسانية لضمان حقنا في العيش الكريم. مع العلم أن لا شيء يمكنه أن يعوضا عن كل المعاناة التي لحقت بنا رفقة والدتنا بسبب مخلفات الماضي الأليم الذي أفقدنا أبينا، وغيبه عنا ليبقى مصيره مجهولا إلى حدود الآن.

إن عدم الكشف عن حقيقة ما جرى لنا سيضاعف لا محالة من المعاناة لتنتقل إلى أبنائنا (أحفاد الضحية)، وهو ما سيزيد من عذابنا في المستقبل.

إننا نوجه إليكم هذه الرسالة ملتمسين منكم العمل، كل واحد في مجال اختصاصه، من أجل مساعدتنا على معرفة حقيقة ما جرى لأبينا السيد محمد بن الطاهر البعقلي، و إيجاد حلول استعجالية لمشاكلنا العالقة، الاجتماعية والادارية.

وتقبلوا عبارات التقدير والاحترام.

http://howiyapress.com/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A8%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%B7%D9%81-%D9%85%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%84-%D8%A7/

قانون مجلس اليازمي الذي باركه الديوان الملكي دار ميسة لاختصاصات الحكومة وشوفو باش ولى مكلف

كشفت مسودة القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حسب ما اطلعت عليه ''كود''، ان اليازمي دار ميسة لاختصاصات الوزراء وضخم المشروع من اختصاصات المجلس الذي أصبحت له الولاية الشاملة على العديد من القضايا فبالإضافة إلى بسط يده على آلية الوقاية من التعذيب التي كانت تطالب بها الحركة الحقوقية أطلق اليازمي يده على قضايا المرأة التي أصبح يملك الولاية الشاملة على حقوقها وهو ما سيكون على حساب وزارة بسيمة حقاوي.

كما اصبح مهيمنا على قضايا الإعاقة والهجرة مقلصا من دور الحكومة في هذا المجال. الجديد في مشروع القانون الذي باركه الديوان الملكي الذي يوجد بحوزة مصطفى الرميد وزير العدل والحريات الذي ينتظر عرضه على مجلس الحكومة هو هيمنة التقنوقراط والخبراء على تشكيله فيما تم تقليص حضور بعض المؤسسات.

هاد الشي مزيان حقاش كيجعل من المجلس وهو مؤسسة دستورية مستقل بشكل كامل عن المؤسسة التنفيذية

http://www.seekpress.com/article-84929.htm